



International Network for Economic, Social & Cultural Rights
Red Internacional para los Derechos Económicos, Sociales y Culturales
Réseau international pour les droits économiques, sociaux et culturels
الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

إلى:

فخامة الرئيس عبدالفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية

نسخ إلى:

السيد شريف اسماعيل، رئيس الوزراء

السيد مجدي عبد الغفار، وزير الداخلية

السيد محمد حسام عبد الرحيم، وزير العدل

السيدة غادة والي، وزيرة التضامن الاجتماعي

السيد محمد فائق، رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان

السيد ميشيل فورست، المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة المدافعين عن حقوق الانسان

فريق الأمم المتحدة العامل المعني بمسألة الاحتجاز التعسفي

السيد ديفيد كاي، المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بتعزيز الحق في حرية الرأي والتعبير

الموضوع: الاختفاء القسري للسيد طارق حسين، المدافع عن حقوق الانسان

Board

Francisco Roca
Consejo de Pueblos
Wuxhtaj, Guatemala
Board Chair

Cathy Albisa
National Economic and
Social Rights Initiative,
USA
Treasurer

Sandra Ratjen
Franciscans International,
Switzerland
Secretary

Ruth Aura Odhiambo
Federation of Women
Lawyers, Kenya

Saeed Baloch
Pakistan Fisherfolk Forum,
Pakistan

Hasan Barghouthi
Democracy and Workers'
Rights Center, Palestine

Herman Kumara
National Fisheries
Solidarity Movement,
Sri Lanka

10 يوليو 2017

فخامة الرئيس،

الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ESCR-NET) هي أكبر شبكة دولية للمنظمات والنشطاء المخلصين لإحقاق العدالة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية عبر حقوق الإنسان، وتتكون من عضوية تزيد عن 280 منظمة وفرد في أكثر من 75 بلد.

نكتب إليك لنعبر عن قلقنا العميق من الإحتجاز غير القانوني للمحامي والمدافع عن حقوق الإنسان طارق حسين الذي يعمل بالمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

حسب المعلومات الموثوق بها التي تلقيناها، تم إحتجاز السيد حسين في قسم شرطة عين شمس منذ 20 يونيو 2017 بعد قرار من النائب العام بإخلاء سبيله من التهم الموجهة إليه بخصوص أفعال يدعى أن أشخاص يحملون أسماء مشابهة لإسمه قد ارتكبوها. وفهمنا ان عبء اثبات انه ليس الشخص المعني قد وقع على هيئة دفاعه والتي تقدمت بالمستندات الدالة على أنه ليس هو المتهم في الجرائم موضوع التحقيق. وقد وردت أنباء بإختفاء السيد حسين بعد صدور قرار إخلاء سبيله وأنكرت الجهات الأمنية وجوده في أي من السجون التابعة لها. وبتاريخ 9 يوليو وجد أخيراً في سجن الجيزة المركزي. وقد منعت إدارة السجن أسرته من زيارته ولم تعطي لهم أو لمحاميهم أي سبب لإحتجازه.

Chris Grove
Executive Director

370 Lexington Avenue
Suite 700
New York, New York
10017
United States
Tel: +1 212.681.1236

info@escr-net.org
www.escr-net.org

تقدر عضوية شبكتنا بأكملها عمل طارق حسين في الدفاع عن حقوق المعتقلين في مصر. كما أنه عمل أيضا بشكل أكثر إتساعا لمساندة المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية عبر مناصرة حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق المتصلة بالتعليم والصحة والسكن والضمان الإجتماعي- والسياسات الاقتصادية التي تتسق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية عضو في الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وقد ساهم بشكل ملموس في جهودنا الجماعية لبناء حركة دولية لجعل حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية حقيقة للجميع.

وبينما نحن قلقين بشكل خاص من أجل أحوال طارق حسين، إلا أننا أيضا نتساءل عن الإحتجاز التعسفي للمدافع عن حقوق الإنسان من الإسكندرية، محمد رمضان، والذي يواجه ثلاثة تهم في ثلاثة قضايا مختلفة. أولا كان

قد حكم عليه بالسجن لعشر سنوات والإعتقال المنزلي لخمسة سنوات أخرى مع منعه من استخدام وسائل التواصل الإجتماعي لخمسة سنوات عقب محاكمة غيابية تم إتهامه فيها بإساءة استخدام وسائل التواصل الإجتماعي. وتم إقتحام منزل رمضان مرتان بدون إذن من النيابة، أليعقب ذلك إعتقاله يوم 16 يونيو على ذمة إتهامات قيل أنها مختلفة بمحاولة التظاهر، وأخيرا فهو يواجه اتهامات بالإحتجاج من أجل تنفيذ الأحكام القضائية فيما يخص جزيرتي تيران وصنافير. يعد رمضان محاميا لأغلب النشطاء السياسيين في الإسكندرية ويواجه تلك التهم لعرقلة عن أداء عمله في الدفاع عن المدافعين عن حقوق الإنسان. كما نشجبت الإجراءات الأخيرة لمحاكمة أسماء نعيم التي تعمل أيضا في الدفاع عن حقوق الإنسان وهي واحدة من سبعة محامين في الإسكندرية تصدر بحقهم مذكرات ضبط وإحضار على أساس تهم متعلقة بالإحتجاج للمطالبة بتطبيق القوانين مع محمد رمضان.

نحن أيضا واعين أن هذه الواقعة هي واحدة من سلسلة من وقائع القبض والأفعال التي تجرم أشخاص تم الإعتراف بهم إقليميا ودوليا لعملهم المشروع في تعزيز والدفاع عن حقوق الإنسان في مصر. كما أننا منزعجون من إحتتمالات أن قانون 70 "قانون الجمعيات" الذي تم إعتماده مؤخرا، سيفرض المزيد من القيود على المساحة المحدودة بالفعل على العمل الشرعي للدفاع عن حقوق الإنسان في مصر.

لذا، على الحكومة المصرية إلتزامات كطرف في العديد من إتفاقيات حقوق الإنسان الدولية أن تحمي وتحقق حقوق الإنسان. إن المشاركة النشيطة في منظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني الأخرى وإنتقادها أساسي لتحقيق تلك الإلتزامات. حسبما قال المفوض الأعلى لحقوق الإنسان، زيد راند الحسين، ان القانون رقم 70 يتناقض مع إلتزامات مصر في القانون الدولي لحقوق الإنسان حيث يضع "تضييق كهذا على المجتمع المدني حتى أنه يسلم إدارة المنظمات غير الحكومية إلى الحكومة" ويخرق إلتزامات مصر إتجاه حقوق الإنسان.¹

في ضوء هذه التطورات، نذكركم بكل احترام بأن مصر بصفتها طرف في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية قد ضمنت حق كل شخص في الحرية والأمن الشخصي والحماية ضد القبض التعسفي أو الإعتقال. ويجب أن تضمن مصر أيضا أن جميع الأشخاص المحرومون من حريتهم سيعاملوا بإنسانية وبإحترام لكرامتهم.

لقد أسس العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لحق الجميع في أرائهم بدون تدخل والحق في حرية التعبير بما في ذلك الحرية للسعي إلى المعلومات وتلقيها بجميع أنواعها. ونستعيد أيضا إلتزام مصر بالحفاظ على المعايير التي أسس لها إعلان الأمم المتحدة بخصوص المدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك أخذ جميع الإجراءات اللازمة للتأكد من حماية الجميع ضد أي عنف أو تهديد أو إنتقام كتبعات لتصرفاته في حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

في ضوء خطورة الموقف المذكور اعلاه، نطالب الحكومة المصرية بالتالي:

1. إطلاق سراح السيد طارق حسن بالإضافة إلى محمد رمضان وجميع المدافعين الآخرين عن حقوق الإنسان المحتجزين في مصر.
2. إسقاط الإتهامات ضد أسماء نعيم وستة محامين آخرين.
3. إلغاء القانون رقم 70 للعام 2017 بما يطابق نداء المفوض السامي لحقوق الإنسان وكل التشريعات والقرارات التنفيذية التي تحد من مجال الدفاع عن حقوق الإنسان وتروجها.
4. ضمان الحماية لكل الأفراد والمنظمات في مصر التي تعمل على التعريف بحقوق الإنسان وتعزيزها والدفاع عنها.

وأخيرا، يرجى إبلاغنا بأي تدابير تتخذ في هذا الصدد.

بالنيابة عن الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

كريس جروف



المدير التنفيذي

¹ قانون قمعى جديد للمنظمات غير الحكومية يدمر حقوق الإنسان في مصر - زيد (جينييف: مكتب المفوض الأعلى لحقوق الإنسان 1 يونيو 2017)